



ثَرَاثُ سَامِرَاءَ

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّةٌ تُعْنَى بِدِرَاسَةِ
ثَرَاثِ سَامِرَاءِ الْمُشْرِفَةِ

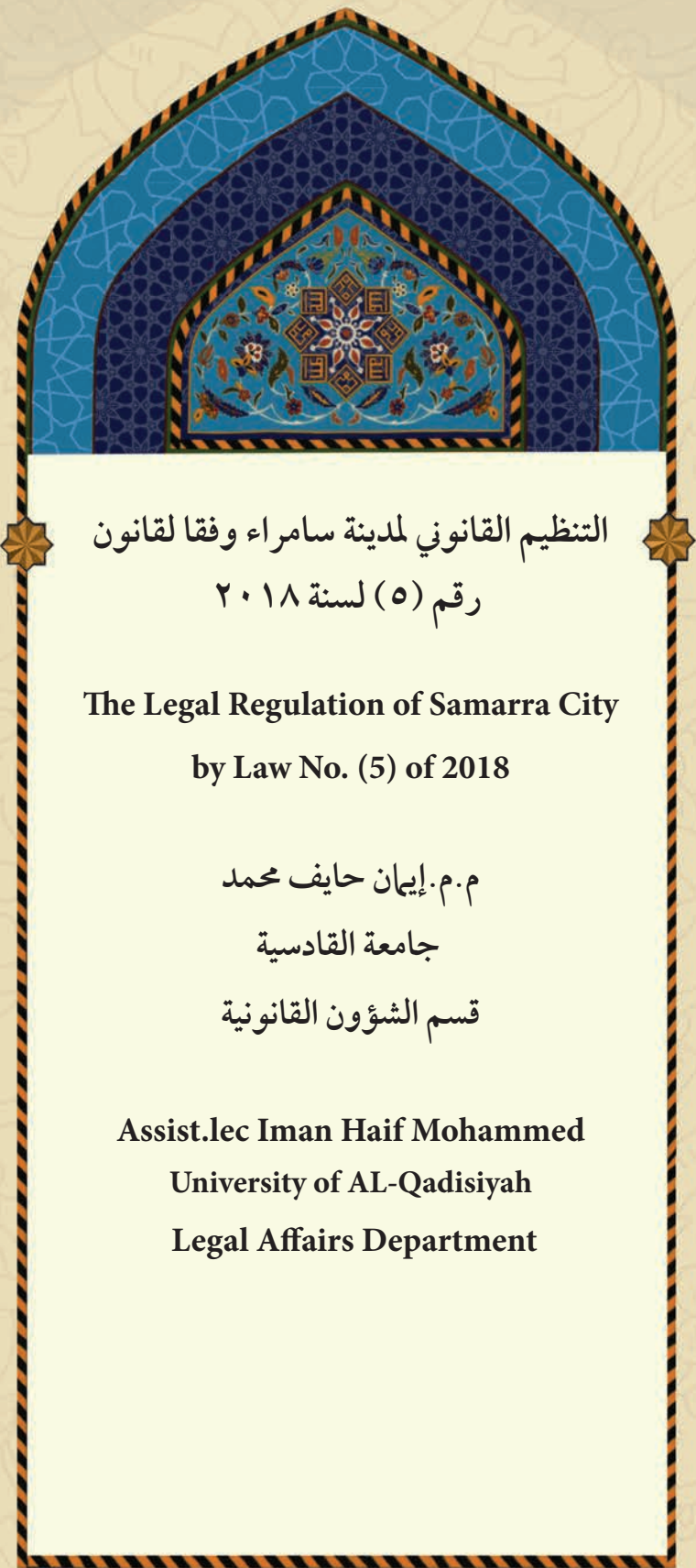
تصدر عن

الْعَتَبَةُ الْعَسْكَرِيَّةُ فِي الْبِقَاعِ السَّيْنِ

مَرْكَزُ ثَرَاثِ سَامِرَاءَ

العدد الثاني - السنة الأولى

(٢٠٢٠م - ١٤٤٢هـ)



التنظيم القانوني لمدينة سامراء وفقا لقانون

رقم (٥) لسنة ٢٠١٨

The Legal Regulation of Samarra City

by Law No. (5) of 2018

م.م. إيمان حاي ف محمد

جامعة القادسية

قسم الشؤون القانونية

Assist.lec Iman Haif Mohammed

University of AL-Qadisiyah

Legal Affairs Department



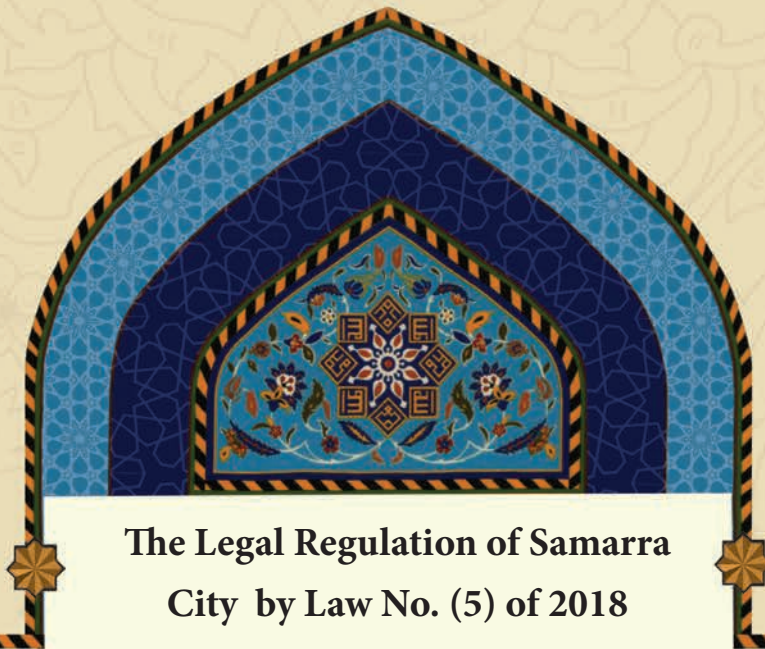
التنظيم القانوني لمدينة سامراء وفقا لقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨

الملخص:

تعتبر مدينة سامراء واحدة من أهم الممتلكات الثقافية في العراق والتي أبدى المشرع الدولي الأهمية لها، وذلك في نصوص اتفاقية لاهاي ١٩٥٤ والبروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٠٧، كما وأبدى المشرع العراقي لها تلك الأهمية، وذلك في العديد من القوانين ومنها قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩، وقانون الآثار والتراث العراقي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢، والتشريعات الوطنية الأخرى، وأخيراً بتشريع قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ والمسمى بقانون مدينة سامراء عاصمة العراق للحضارة الإسلامية، ومادفعنا للبحث بهذا الموضوع هو قلة الدراسات القانونية التي تناوله، وقد اعتمدنا على أسلوب المنهج التحليلي لنصوص القانون.

الكلمات المفتاحية:

التنظيم القانوني ، سامراء ، الحماية القانونية ، المسؤولية القانونية.



The Legal Regulation of Samarra City by Law No. (5) of 2018

Abstract:

The city of Samarra is considered one of the most important cultural properties in Iraq. which the international legislator has shown the importance to in the texts of the 1954 Hague Convention and the First Additional Protocol of 1907. The Iraqi legislator has shown this importance in many laws, including the Iraqi Penal Code No. (111) of 1969 and the Law Iraqi Antiquities and Heritage No. (55) of 2002 and other national legislations. Finally the legislation of Law No. (5) of 2018 called the Law of the City of Samarra, the capital of Iraq for Islamic civilization. The motivation for researching this topic is the lack of legal studies that deal with it, and we have relied on the method of analytical approach to the texts of the law.

key words:

Legal regulation , Samarra , Legal protection , Legal responsibility.

بيناً في المبحث الثاني الحماية القانونية لمدينة
سامراء.

المبحث الأول

ماهية الآثار والتراث

اختلفت التشريعات في تحديد مفهوم الآثار والتراث، فلم تنهج نهجاً موحداً في ذلك، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث، والذي قسمناه إلى مطلبين بينا في المطلب الأول تعريف الآثار والتراث، وفي المطلب الثاني الحماية القانونية للآثار والتراث بموجب القوانين الوطنية.

المطلب الأول

تعريف الآثار والتراث

أولاً: تعريف الآثار

تعرف الآثار لغةً بأنها جمع أثر، وهو ما خلفه السابقون، إذ يعد الأثر من الأشياء القديمة الماثورة، ويعني الأخير ما ورث الخلف عن السلف^(١)، ويقال إنه لمعان السيف، وكذلك العلامة أو الأحداث المهمة أو عمل من أعمال الهندسة المعمارية، أو نحت مصمم لإحياء ذكرى، ومن أشهر التعريفات اللغوية أنه بناء ملفت للنظر

تعد سامراء احد أهم مدن العراق والتي تحتوي على أهم الممتلكات الثقافية لما فيها من الإرث الحضاري والأثري، إذ أولى المشرع سواء على الصعيد الدولي أم الوطني الأهمية الكبرى للممتلكات الثقافية بالحماية وخصوصاً عند النزاعات المسلحة؛ إذ نص على العديد من النصوص التي تؤكد على وقاية وحماية الممتلكات الثقافية عند السلم والحرب، الا أن ذلك الإرث الحضاري تعرض إلى التدمير والنهب خصوصاً بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وقد أولى المشرع العراقي تلك المدينة الأهمية وذلك بتشريعه لقانون سامراء عاصمة العراق الإسلامية رقم (٥) لسنة ٢٠١٨، الا أن ذلك القانون كان مقتضباً لا يتناسب مع الأهمية الكبيرة لتلك المدينة.

وما دفعنا لاختيار هذا البحث هو قلة المصادر القانونية التي تتناول تلك المدينة وحمايتها إن لم تكن معدومة.

اعتمدنا في دراستنا على أسلوب المنهج التحليلي لنصوص القانون، إذ قسمنا البحث إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول ماهية الآثار والتراث، ثم

(١) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، المجلد الأول، ص ٥.



بسبب أهميته التاريخية أو الجمالية^(١).

أما التعريف الفقهي: فإن كلمة الآثار تطلق على كل ما خلفه الإنسان وما كان من صنع يديه في الماضي منذ خلق آدم عليه السلام سواء كانت قصوراً أم معابد أم سدوداً، وسواء أكانت متحركة أم منقولة كالأواني الفخارية والحجرية والزجاجية، بمعنى أنه ينطبق على كل عمل له قيمة فنية أو تاريخية^(٢).

أما التعريف الاصطلاحي: فيعرف بأنه كل ما له علاقة بالتراث الإنساني ويكون منشأً من الإنسان، ويرجع زمن إنشائه إلى أكثر من مئة عام، إضافة إلى السلالات البشرية والحيوانية والنباتية والفنون والمقتنيات.

ويعرف أيضاً لدى علماء الآثار بأنه «المنشأ الذي له قيمة معمارية وتاريخية وعمره أكثر من مئة عام، ومعنى ذلك أنه بمرور الزمن تدخل المباني ضمن دائرة الآثار أو المباني الأثرية»^(٣).

(١) ينظر: محمد، سمير، محمد زكي، أبو طه، الحماية الجنائية للآثار، ص ٩.

(٢) ينظر: شوقي، شعث، المعالم التاريخية في الوطن العربي، ص ٥٠.

(٣) أمين، أحمد حلمي، حماية الآثار والأعمال الفنية، ص ١٢٦.

وعرف أيضاً بأنه «ليس قطعة حجر أو تحفة فنية، أو نقشاً ملوناً، لكنه راوٍ للتاريخ باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض الوطن، أو كانت لها صلة تاريخية به»^(٤)، ومن التعاريف أيضاً «كل ما تركه الإنسان القديم من أدوات خلفها أو كهوف أو قصور عاش فيها أو معابد نشأ فيها، أو حلي أو قلائد تزيين أو نذور تقرب بها أو كتابات أو أسلحة استخدمها أو رسوم أو فنون خلدها».

وقد عرف المشرع العراقي الآثار في المادة (٤/ سابعاً) من قانون الآثار والتراث العراقي الحالي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ بأنها ((الأموال المنقولة وغير المنقولة التي بناها أو صنعها أو نحتها أو كتبها أو رسمها أو صورها الإنسان ولا يقل عمرها عن (٢٠٠) مئتي عام، وكذلك شيدها أو صنعها الإنسان، وكذلك المنجزات أي بقايا السلالات البشرية والحيوانية)).

وبذلك فإن المشرع العراقي شأنه شأن أغلب التشريعات في العالم تبني الاتجاه الواسع الذي لا يقتصر على التناج الإنساني فحسب، بل تشمل جميع البقايا

(٤) المصدر نفسه، ص ٣.



بقرار من رئيس مجلس الوزراء يعتبر فيه أي عقار أو منقول أثراً طالما كانت للدولة فيه مصلحة قومية دون التقييد بالمادة أعلاه والتي حددت عمر الأثر بمئة عام. أما الاتجاه الثاني فقد حدد عمر الأثر بمضي فترة زمنية معينة^(٢).

بالعودة إلى قانون الآثار والتراث العراقي رقم ٥٥ لسنة ٢٠٠٢ نجد أن المشرع العراقي قد انتهج النهج الثاني، إذ حدد المدة الزمنية اللازمة لاعتبار الشيء أثراً وذلك بمضي مئتان عام فأكثر.

ثانياً: تعريف التراث

التراث لغةً هو مصدر ورث يرث ورثاً وتراثاً فلانا يعني: انتقل مال فلان بعد وفاته، وقيل توارث القوم أي ورث بعضهم البعض^(٣).

وذكر المفسرون بأن التراث في قوله تعالى ﴿وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾ تعني الميراث، و(أَكْلًا لَمًّا) أي من أي مصدر حصل لهم حلالاً أم حراماً^(٤).

أما اصطلاحاً فيعرف بأنه حضارة

(٢) عبد القادر، فراس ياوز، الحماية الجنائية للآثار، ١٩٩٨، ص ١٣٨.

(٣) معجم الوسيط، ١٩٧٢، ص ٨٩٥.

(٤) سورة الفجر، الآية ١٩.

سواء أكانت سلالات بشرية أو حيوانية أم نباتية، وهذا على خلاف ما انتهجه قانون الآثار العراقي الملغي رقم (٥٩) لسنة ١٩٣٦، والذي اقتصر على السلالات البشرية فقط^(١).

عرف قانون الآثار المصري الأثر بأنه «هو كل عقار ومنقول أنتجته الحضارات المختلفة أو الحديثة من الفنون أو العلوم أو الأديان من عصر ما قبل الاسلام وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مئة عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التي قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية، وكذلك وفاة السلالات البشرية المعاصرة لها».

من خلال ما تقدم من التعاريف نجد أن هناك ضابطاً زمنياً لتحقيق صفة الأثر، إذ انقسمت التشريعات إلى قسمين، القسم الأول والذي يمتنع عن تحديد فترة زمنية لكي يعد الشيء أثراً، إذ يقوم المشرع بتحديد الأشياء التي يعتبرها آثاراً من خلال إدراجها في قوائم خاصة، إلا أن هذا الاتجاه وجهت له العديد من الانتقادات ولذا نجد أن المشرع المصري اورد استثناء (١) ينظر: المادة (١١) من قانون الآثار العراقي الملغي رقم ٥٩، لسنة ١٩٣٦.



مكتبة العراق

العدد: الثاني
السنة: الأولى
٢٠٢٠ هـ / ٢٠٢٠ م

متوارثة بإقامتها المادية والثقافية إضافة إلىنتاجات الحاضر، ويعني أيضاً الثقافة المتناقلة، ولم يتغير مفهوم التراث بين الماضي والحاضر، إذ يتفق العلماء بأنه ما خلفه السلف إلى الخلف^(١)، ويعني

وما يلاحظ على المشرع العراقي أنه أخذ بالطابع الزمني فيما يعدُّ تراثاً وتختلف عن المدة التي حددها للآثار، فهي أقل من (٢٠٠) سنة.

وعلى المستوى الدولي فإن التراث هو كل شيء يعدُّ ملكاً للإنسانية وله قيمة استثنائية، لذا فإن منظمة اليونسكو عقدت الكثير من الاتفاقيات الخاصة بحماية التراث سواء كان الطبيعي أم الثقافي وكذلك الاقليات التي تمتلك تراثاً خاصاً بها كونها جزءاً من التراث العالمي^(٤).

يقسم التراث إلى نوعين النوع الأول: التراث المادي أو الملموس والذي يشمل الأعمال الفنية والمباني والرسوم والقطع الأثرية. والنوع الثاني غير مادي (ثقافي) غير المادي غير الملموس

(خلاصة المعارف والمشاعر والتجارب التي يقدمها كل جيل إلى ما بعده)، وعرفها البعض بأنها جزء فاعل مما خلفه السلف للخلف، وهذا الجزء هو الصالح، وهو المطلوب التمسك به. وذهب آخرون إلى القول بأن التراث هو الثابت من القيم والذي استعصى على الزمن تغييرها، وهو ليس القواعد الأخلاقية والقانونية المنظمة لحياة الناس^(٢).

وفي التشريع فإن التراث لا يحضى بالاهتمام الكبير مقارنة بالآثار؛ إذ لا يصل الاهتمام إلى حد سن التشريعات لحمايته بين الأجيال، وهذا ما سرت عليه التشريعات ومنها العراق إلى أن صدر قانون الآثار والتراث الحالي والذي أقر صراحة الحماية الجنائية للتراث، إذ عرفت المادة (٤/ ف ٨) من قانون الآثار والتراث رقم ٥٥ لسنة

(٣) ينظر: المادة (٤) من قانون الآثار والتراث العراقي رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢.

(٤) عسل، علي حمزة، الحماية الجنائية للآثار والتراث في القانون العراقي، ص ٢١.

(١) الجبلي، أحمد، العولمة والهوية في اليمن، ٢٠٠٢، ص ٢٧.

(٢) قاسم، عون الشريف، معركة التراث، ١٩٨٠، ص ٦٧.



نصوصه جملة من النصوص التي تهدف إلى حماية الإرث الحضاري من الآثار والتراث، إذ تضمن قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ حماية ذلك الإرث بصورة غير مباشرة وذلك من خلال تجريمه لبعض الأفعال التي تعد اعداءً على المصلحة العامة وإتلافاً وتخريباً للمال العام، إضافة إلى تجريم الانتهاك لمال الغير، إذ يمكن أن تطبق تلك النصوص على الجرائم الواقعة على الإرث الحضاري عند عدم وجود نصوص خاصة في قانون الآثار والتراث، أو عند تضمن الأخير نصوصاً ذات عقوبة أشد من الفعل الجرمي^(٤).

إذ نص قانون العقوبات العراقي على تجريم الأفعال التي تقع على عقار أو منقول سواء كانت تلك الأفعال بالهدم أم التخريب أم الاتلاف وكان هذا المال غير مملوك له، وكذلك الاعتداءات التي تقع على المرافق العامة أو البناء المعد لاستعمال الجمهور أو نصب قائم في ساحه عامة^(٥).

كما جرم القانون في أعلاه أفعال التخريب والهدم والإتلاف إذا كانت (٤) عسل، علي حمزة، المصدر السابق، ص ٣٢.

(٥) ينظر: نص المادة (٤٧٧) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.

والذي يشمل الشعر والأدب والموسيقى والفلكلور الشعبي، ويعرف بأنه نتاج ذو قيمة أدبية وعلمية وتاريخية ومنها القصص والحكايات وفنون الرياضة القتالية والمهرجانات^(١).

المطلب الثاني

الحماية القانونية للآثار والتراث

بموجب القوانين الوطنية

وفر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الحماية القانونية للإرث الحضاري، إذ نص على حماية الأموال وعدم المساس بها إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل^(٢)، كما عدّ الآثار والمواقع الأثرية والبنى التحتية والمخطوطات والمسكوكات من الثروات الوطنية التي هي من اختصاص السلطات الاتحادية وتدار بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات^(٣).

كما أورد القانون العراقي بين ثنايا

(١) تعريف الشباب بحماية وإدارة مواقع التراث، إصدارات اليونيسكو، ٢٠٠٣، ص ١٣، موقع الكتروني www.icocrom.org.

(٢) ينظر: المادة (٢٣/ ثانياً) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥.

(٣) ينظر: نص المادة (١١٣) من دستور العراق لعام ٢٠٠٥.



قد وقعت من قبل عضو في عصبة من الأشخاص^(١)، كما جرم قانون العقوبات أخذ مال منقول مملوك للغير دون وجه حق باستعمال طرق احتيالية^(٢)، وكذلك نص في المواد (٤٥١) و(٤٥٥) و(٤٥٣) على الأفعال المتعلقة بجريمة السرقة، ونص قانون العقوبات العراقي على تجريم الأفعال التي تعد من جرائم الخطر العام، وكذلك جرم الأفعال التي تعد من جرائم تخريب الأموال المتعلقة بالاقتصاد الوطني^(٣).

خول قانون الاستملاك العراقي رقم (١٢) لسنة ١٩٨١ الدولة أن تستملك العقارات والأراضي بما فيها السياحية والأثرية والمساجد والمقابر عند وجود مبررات للمصلحة العامة، إذ منح المشرع للدولة أن تنتزع ملكية المواقع التي تجد الدولة فيها حماية للآثار الموجودة بدائرتها، إذ يسمح هذا التخويل لدائرة الآثار

(١) ينظر: نص المادة (٤٧٨) من قانون العقوبات العراقي، المصدر نفسه.

(٢) ينظر: المواد (٤٥٦ و٤٥٧) من قانون العقوبات العراقي، المصدر نفسه.

(٣) ينظر: المواد (٣٤٢، ٣٤٦، ٣٤٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٥، ٣١٦) من قانون العقوبات العراقي، المصدر نفسه.

والتراث أن تنتزع ملكية الآثار العقارية والمنقولة المملوكة للأشخاص وأن تضع يدها عليها مقابل تعويض عادل تقدره لجنة مختصة تعين من قبل الوزير المختص، ويمكن الاعتراض على قرار تلك اللجنة أمام محكمة البداية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ بالقرار، أما إذا كانت الآثار مدفونة في أرض معينة وتحتاج دائرة الآثار والتراث إلى فترة زمنية كي تتمكن من الوصول إليها فإن الدائرة بموجب قانون الاستملاك تستطيع الاستيلاء عليها ووضع يدها عليها مؤقتاً مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ صدور قرار الاستملاك المؤقت مقابل تعويض عادل^(٤) عن الضرر الحاصل نتيجة للاستغلال المؤقت^(٥).

والاستملاك إما أن يكون رضائياً بالتراضي بين صاحب الملك المراد استملاكه ودائرة الآثار والتراث مقابل تعويض عادل، أو قضائياً عند حدوث خلاف بين صاحب الملك والدائرة على مبلغ التعويض، أو امتنع عن التنازل عن ملكه، إذ الأصل لا يجوز أخذ ملك أحد

(٤) ينظر: المادة (٢٦) من قانون الاستملاك العراقي رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١.

(٥) مجيد، مصطفى، شرح قانون الاستملاك رقم ١٢ لسنة ١٩٨١، ص ٩٩.



دون رضاه، وقد يكون الاستملاك إدارياً إذا كان الأثر مملوكاً لدائرة من دوائر الدولة^(١).

كما بين القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ (المعدل) ملكية المال

المخبأ أو المدفون في باطن الأرض للمالك الأرض إذا لم يستطع أي أحد إثبات ملكيته، ويكون ملكاً للدولة إذا كانت الأرض أميرية أو لجهة الوقف وكانت موقوفة وفقاً صحيحاً^(٢).

ونص القانون المدني العراقي على أن ملكية الأرض تشمل مافوقها علواً وماتحتها سفلاً إلى الحد المفيد، لكن هذا الحق مقيد فيما إذا كانت الأرض تحوي في باطنها على آثار وإن هذا الحق لا يمنح للمالك أو من يخوله حق التنقيب عما يوجد من آثار^(٣).

وفي الحقيقة إن التشريعات كافة تحرص دائماً على صيانة وحماية إرثها الحضاري، لذلك نجد القانون المدني (١) مجيد، مصطفى، المصدر السابق، ص ٣٩، ٩٥، ٥٤.

(٢) ينظر: نص المادة (١١٠١) من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل.

(٣) ينظر: نص المادة (٢/١٠٢٩) من القانون المدني العراقي، المصدر نفسه.

العراقي نص على عدها من الأموال العامة فلا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم، لذلك فإنه تسري عليها كل وجوه الحماية القانونية سواء أقرت هذه الحماية في القوانين صراحة أم ضمناً^(٤).

كذلك تضمن قانون المرافعات المدنية العراقي رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل نصاً لتلك الحماية، إذ بين عدم جواز حجز أو بيع الأموال لاقتضاء الدين سواء كان الحجز احتياطياً أم تنفيذياً، وإن هذه الأموال والآثار والتراث الثقافي إذ لا يجوز وضع الحجز عليها لاقتضاء الدين سواء كان الدين للدولة أو للسلطة الأثرية، كما لا يجوز تقرير أي حق من حقوق عينية تبعية عليه، وذلك لضمان الانتفاع منه وفقاً لما خصص له وعدم تعطيل تخصيصه للنفع العام^(٥).

المبحث الثاني

الحماية القانونية لمدينة سامراء

تعرض العراق إلى الكثير من النزاعات المسلحة، والتي انعكست سلباً

(٤) ينظر: نص المادة (٧١) من القانون المدني العراقي، المصدر نفسه.

(٥) ينظر: نص المادة (٢٤٨) من قانون المرافعات العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩.



على واقع الحياة في سامراء وسائر المدن الأثرية والدينية الأخر، إذ بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ شهدت المؤسسات الثقافية والأثرية أعمال سلب ونهب وتخريب وفقدان يكاد يكون شبه كامل للتراث العراقي إضافة إلى عمليات النهب والحفر غير المشروعة وعمليات السرقة^(١)، الأمر الذي يحتاج إلى وقفة قانونية جادة لحماية حضارة عريقة لاتقدر بثمن، للوقوف على ذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين نوضح فيهما الحماية الدولية لمدينة سامراء كونها من الممتلكات الثقافية، ثم نبين قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ والمسمى بقانون سامراء عاصمة العراق للحضارة الإسلامية.

المطلب الأول

الحماية الدولية لمدينة سامراء

تعد مدينة سامراء جزءاً مهماً من الممتلكات الثقافية والتي يقصد بها وفقاً لاتفاقية لاهاي ١٩٥٤ «الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الديني منها أو

الديني، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات».

فقد نصت المادة (٥٣) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف على أنه (تخطر الأعمال التالية، ارتكاب أي من الأعمال العدائية الموجهة ضد الآثار التاريخية أو أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب)^(٢)، ونصت المادة (١٦) من البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف على أن (يحظر ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب، واستخدامها في دعم المجهود الحربي).

السؤال الذي يطرح هنا كيف يمكن تحديد الممتلكات الثقافية من عدمه؟ أجاب على هذا التساؤل الإعلان الصادر من اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي عام ٢٠٠٣، إذ بين أن الممتلكات الثقافية تحدد وفقاً للأهمية الفنية أو التاريخية

(١) الحديثي، صلاح عبد الرحمن، شعلان، سلافة طارق، الحماية الدولية للتراث الثقافي العالمي في ضوء حالة العراق، ص ٥.

(٢) ينظر: نص المادة (٥٣) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف.

أو الأثرية لهذه الممتلكات^(١).

تتطلب حماية مدينة سامراء كونها من الممتلكات الثقافية التوجه نحو اتجاهين مهمين هما:

أولاً- الاتجاه المادي: ويشمل أعمال الترميم والصيانة والحفظ والحماية والتوثيق وإعداد الدراسات التحليلية والاستكشافية وتأسيس المصالح والمؤسسات المتخصصة في مجال الحفظ والرعاية وتوفير العناصر البشرية والفنية والدعم المادي للقيام بدورها المطلوب منها.

ثانياً- إصدار التشريعات الوطنية والدولية من اجل الحفاظ على الممتلكات الثقافية وإنشاء أجهزه أمنية وقضائية لتابعة وتنفيذ تلك القوانين ومنع الاعتداء أو الاتجار بالمواقع الأثرية والتاريخية^(٢).

بالتالي فإن الممتلكات الثقافية محمية بحماية دولية مزدوجة، فهي محمية بحكم أنها ذات طابع مدني تسري عليها

كافة الأحكام المتعلقة بحماية الأهداف والممتلكات المدنية، كما وأنها محمية باعتبارها ممتلكات ثقافية^(٣).

في الحقيقة يجب إيلاء الممتلكات الثقافية الدور المهم خاصة عند النزاعات المسلحة، إلا أنه لم تحصل هذه الحماية بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، إذ تم تدمير الأضرحة ودور العبادة وتدمير الضريح المقدس للإمامين العسكريين عليهما السلام في سامراء حيث جرى تدميره بالكامل وسرقة كل مقتنياته الأثرية أمام أنظار قوات الاحتلال^(٤) التي كان يفترض بها أن توفر الحماية الثقافية وفقاً لاتفاقيات جنيف عام ١٩٤٩ واتفاقيات لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في النزاعات المسلحة عام ١٩٥٤^(٥).

كما وقد أكد المجتمع الدولي على حصانة الممتلكات الثقافية والاعتراف بكافة الاتفاقيات التي تتضمن تلك الحصانة ومنها اتفاقية لوغانو لسنة

(١) ينظر: الإعلان الصادر من اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي - لمؤتمر منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته ٣٢ في باريس لعام ٢٠٠٣، ص ١.

(٢) الحديثي، صلاح عبد الرحمن، شعلان، سلافة طارق، المصدر السابق، ص ٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٥) ينظر: نصوص المواد (٤-٣) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في النزاعات المسلحة لعام ١٩٥٤.

١٩٩٣^(١)، واتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين
وأعراف الحرب البرية^(٢).

أما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (روما) لعام ١٩٩٨ فقد عدّ الاعتداء على المباني الدينية إحدى جرائم الحرب، وذلك في (الفقرة ٢ من المادة ٨) من هذا النظام حيث نصت على أن الفقرة (٢) تعتمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو العلمية أو الخيرية).

وفقاً لاتفاقية لاهاي لسنة ١٩٥٤
فإن الحماية العامة للممتلكات العراقية
يشمل الوقاية والاحترام^(٣)، وفي العراق لم
يكن هناك أي استعداد لوقاية الممتلكات
الثقافية من الضرر الذي تحقق لاحقاً رغم
أن تاريخ الآثار والتراث في العراق قديم
جداً إذا ما قورن بغيره من الدول، كما
أن المواقع الأثرية في العراق أغلبها غير

(١) ينظر: نص المادة ١٠/٢ من اتفاقية لوغانو لعام ١٩٩٣.

(٢) ينظر: نص المادة (٢٧) من اتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين واعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧.

(٣) ينظر: المواد (٣-٤) من اتفاقية لاهي لحماية الممتلكات الثقافية في النزعات المسلحة لعام ١٩٥٤.

مدرجة في لائحة التراث العالمي، وبالتالي فإن حكومة العراق لم تقم بالالتزامات المترتبة على عاتقها في هذا المجال^(٤)، وكذلك لم يستخدم العراق الحماية الخاصة التي أقرتها اتفاقية لاهاي، إذ اوضحت المادة (٨) من الاتفاقية إمكانية طلب الحماية الخاصة من خلال عدد محدد من الملاجئ لحماية الممتلكات الثقافية المنقولة ومراكز الأبنية التذكارية في حالة النزاعات المسلحة^(٥).

المطلب الثاني

أحكام قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨

أصدر المشرع العراقي قانون سامراء
عاصمة العراق للحضارة الإسلامية رقم
(٥) لسنة ٢٠١٨، وجاءت الأسباب
الموجبة لهذا القانون من أجل تعزيز الدور
الحضاري والدور الديني لمحافظة صلاح
الدين وتنشيط الحركة السياحية والآثارية
والدينية في العراق.

أورد المشرع العراقي جملة من

(٤) ينظر: تقرير اليونسكو، المصدر السابق، ص ١٠.

(٥) فريتس، كالهوفن، ليزابث، تسغلقد،
ضوابط تحكم الحرب مدخل للقانون الدولي
الإنساني، ص ٥٨.



التعاون السياحي والآثاري بين سامراء والمنظمات السياحية والآثرية الوطنية والدولية والعمل على استعادة الآثار المسروقة بالتعاون مع الدوائر التخصصية لاسترداد الآثار وحمايتها بالتنسيق مع أجهزة الدولة ذات العلاقة^(٤).

بعد الاطلاع على اهداف هذا القانون نورد الملاحظات التالية:

أولاً- حسناً فعل المشرع العراقي بتشريع قانون سامراء عاصمة العراق للحضارة الإسلامية رقم ٥ لسنة ٢٠١٨، إذ إن لسامراء الأهمية التاريخية والدينية والآثرية والسياحية التي تستحق أن يشرع لهذا مثل هذا القانون.

ثانياً- لم يذكر المشرع من ضمن الأهداف حماية المواقع الأثرية والتاريخية رغم ان سامراء تعرضت إلى مأساة كبيرة خصوصاً بعد أحداث ٢٠٠٣ من عمليات الحرق والنهب والسرقة لأهم النفائس الأثرية.

ثالثاً- لم ينص المشرع على تشجيع تشكيل المنظمات والمؤسسات الوطنية

(٤) ينظر المادة (١/ رابعاً) من قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨، قانون سامراء عاصمة العراق للحضارة الإسلامية.

الأهداف التي يهدف إليها القانون المذكور في أعلاه، ومنها إحداث تنمية اقتصادية وثقافية شاملة، والنهوض بالمستوى الثقافي والحضاري والإعلامي والاقتصادي لمدينة سامراء ونواحيها^(١)، والاستثمار الأمثل للأماكن التاريخية والدينية في مدينة سامراء بما يضمن الحفاظ عليها بوصفها ثروات وطنية نفيسة ورافداً من روافد الاقتصاد^(٢)، وتطوير البنى التحتية للمدينة وضواحيها بحدودها الإدارية من أجل استيعاب الاحتفالية الكبرى لإعلان سامراء عاصمة العراق للحضارة الإسلامية وسائر الفعاليات الثقافية والعلمية التي ستجري على أرض سامراء بالإضافة إلى تلبية متطلبات تطوير السياحة التاريخية والدينية بما يتناسب مع الدور الحضاري العالمي لسامراء والأماكن الدينية المقدسة والمعالم الدينية والإرث الحضاري الإسلامي^(٣)، وتطوير علاقات

(١) ينظر: المادة (١/ أولاً) من قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨، قانون سامراء عاصمة العراق للحضارة الإسلامية.

(٢) ينظر: المادة (١/ ثانياً) من قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨، المصدر نفسه.

(٣) ينظر: المادة (١/ ثالثاً) من قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨، المصدر نفسه.



محله تراث و صنایع

العدد: الثاني
السنة: الأولى

٢٠٢٠ / ١٤٤٢ هـ

م.م. ایمان حایف محمد

التي يكون موضوع عملها تطوير وصيانة المواقع الأثرية والتاريخية والدينية على الرغم من افتقار العراق لمثل هذه المؤسسات.

لغرض تنفيذ واجباتها⁽³⁾، وتطوير الإدارات المحلية لمدينة سامراء ورفع مستوى التصنيف الإداري إلى الفئة الأولى كدائرة البلدية والدوائر الخدمية

نص المشرع العراقي في القانون
أعلام أن تكون سامية عاصمة العراق

للحضارة الإسلامية وفقاً لآلية وضعها تتمثل بأن يتولى مجلس الوزراء تشكيل لجنة تحضيرية لإعلان سامراء عاصمة العراق للحضارة الإسلامية وتتألف من الشخصيات الوطنية والأكاديمية وبرئاسة رئيس جامعة سامراء^(١)، ويشرف على اللجنة التحضيرية لجنة برلمانية تتألف من ثلاثة نواب من محافظة صلاح الدين والأقرب لمدينة سامراء ونائب عن لجنة السياحة والآثار ونائب عن لجنة الثقافة والإعلام ونائبين عن لجنة الأوقاف والشؤون الدينية^(٢).

للجنة التحضيرية أن تشكل لجناً
فرعية من ممثلي الوزارات ذات العلاقة

(٣) ينظر المادة (٢/ثالثاً) من قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨، قانون سامراء عاصمة العراق للحضارة الإسلامية.

(٤) ينظر المادة (٢/ رابعاً) من قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨، المصدر نفسه.

(٥) ينظر المادة (٢/ خامساً) من قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨، المصدر نفسه.

(٦) ينظر المادة (٢/سادساً) من قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨، المصدر نفسه.

(١) ينظر المادة (٢/ أولاً) من قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨، المصدر نفسه.

(٢) ينظر المادة (٢/ثانياً) من قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨، المصدر نفسه.

مهمتها^(١).

بعد الاطلاع على الآلية التي وضعها
المشروع لأعمال قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨
نورد الملاحظات التالية :-

أولاً- أورد المشروع أن اللجنة تتألف
من الشخصيات الوطنية والاكاديمية
وبرئاسة رئيس جامعة سامراء، نعتقد أن
كلمة شخصيات وطنية تحتل التأويل
والتفسير بما لا يخدم عمل اللجنة الذي
يجب أن يكون موضوعياً بحثاً من أجل
القيام بهذه المهمة الصعبة، والأجدر ذكر
كلمة شخصيات مختصة في علوم الآثار
والتاريخ والسياحة والاستثمار، كما لانعلم
ماهو سبب جعل رئيس جامعة سامراء
رئيساً للجنة وليس شخصاً آخر مختصاً
بعلم الآثار، إذ لرئيس الجامعة مهام
ومسؤوليات كبيرة وعمل مثل هكذا لجنة
تحضيرية يتعارض مع هذا الموضوع المهم
يتطلب التفرغ من أجل إنجاز هذه المهمة،
كان الأجدر بالمشروع العراقي أن يلتفت
لذلك.

ثانياً- ذكر المشروع أن هناك
لجنة برلمانية تشرف على عمل اللجنة

(١) ينظر المادة (٢/ سابعاً) من قانون رقم ٥ لسنة
٢٠١٨، المصدر نفسه.

التحضيرية، الا أن المشروع تجاهل وجود
عضو قانوني في الإشراف على أعمال اللجنة
ومدى مطابقتها للقانون.

ثالثاً- ذكر المشروع «تطوير الإدارات
المحلية لمدينة سامراء ورفع مستوى
التصنيف الإداري إلى الفئة الأولى كدائرة
البلدية والدوائر الخدمية والإدارية الأخر
بما يتناسب مع تصنيف المحافظات»، ولكن
هل هذا الهدف هو هدف تشريع القانون
أو أحد مهام اللجنة التحضيرية؟ وهل إن
اللجنة التحضيرية هي مسؤولة عن تطوير
ورفع مستوى التصنيف الإداري إلى الفئة
الأولى؟، وكان الأجدر من المشروع أن يذكر
ذلك ضمن جدول أعمال اللجنة من أجل
تفعيل هذه الفقرة صراحة.

رابعاً- لم يذكر المشروع ضمن أعمال
اللجنة الاستعانة أو تشكيل الأجهزة
الامنية والقضائية لغرض حماية المعالم
الأثرية والتاريخية في مدينة سامراء.

خامساً- كان الأجدر بالمشروع
العراقي ان ينص صراحة على أن يشمل
هذا القانون كل مايتعلق بالإرث الحضاري
والتاريخي والديني في المدن العراقية كافة
وأن تتوسع اللجنة التحضيرية لتضم
أعضاءً من مختلف المدن العراقية كون

هدف القانون واحداً بالنسبة لجميع الآثار والممتلكات الثقافية وأن ايراد اسم سامراء عاصمة العراق للحضارة الإسلامية

١٩٦٩، وفي القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، وكذلك قانون المرافعات رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩.

لا يتعارض مع ذلك إطلاقاً، كما يجب ذكر أهم تفاصيل الاستثمار والحماية والصيانة لا أن تترك إلى تعليمات تسهيل تنفيذ هذا القانون؛ وذلك لأهميتها.

سادساً- إن القانون جاء مقتضباً

٣- تفتقر معالم مدينة سامراء إلى الحماية القانونية الدولية؛ إذ تعرضت لأعمال الحرق والنهب والسلب لمعظم الآثار والقطع النفسية فيها بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

النتائج والمقترحات

جدا وكان الاجدر بالمشرع ان يبيده أهمية كبيرة ومن جوانب مختلفة تكون بمستوى أهمية الواقع الحضاري للعراق.

٤- لم تلتزم الحكومة العراقية بتنفيذ التزاماتها بحماية وصيانة الإرث الحضاري الموجود في سامراء.

أولاً- النتائج

النتائج والمقترحات

٥- سن المشرع العراقي قانون مدينة سامراء عاصمة العراق الإسلامية رقم (٥) لسنة ٢٠١٨، وحسناً فعل؛ لما لتلك المدينة من الأهمية الكبيرة، الا أن ذلك القانون جاء غير ملبّ للطموحات

بعد أن انتهينا من بحثنا الموسوم (التنظيم القانوني لمدينة سامراء وفقاً لقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨) نورد أهم ما جاء فيه من النتائج والمقترحات وكالاتي:-

١- تعد مدينة سامراء من أهم معالم الإرث الحضاري في العراق لما تحتوية من الإرث الحضاري والتاريخي العريق الممتد عبر آلاف السنين.

١- نقترح تعديل نصوص قانون رقم

ثانياً- المقترحات

١- نقترح تعديل نصوص قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٨ ليشمل كافة الإرث الحضاري في العراق وأن يكون أعضاء اللجنة التحضيرية ممثلين عن كافة الأماكن الدينية والحضارية في العراق، وإن النص

١٩٦٩، وفي القانون المدني رقم ٤٠ لسنة
١٩٥١، وكذلك قانون المرافعات رقم ٨٣
لسنة ١٩٦٩.

٣- تفتقر معالم مدينة سامراء إلى الحماية القانونية الدولية؛ إذ تعرضت لأعمال الحرق والنهب والسلب لمعظم الآثار والقطع النفسية فيها بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣.

٤- لم تلتزم الحكومة العراقية بتنفيذ التزاماتها بحماية وصيانة الإرث الحضاري الموجود في سامراء.

٥- سن المشرع العراقي قانون مدينة سامراء عاصمة العراق الإسلامية رقم (٥) لسنة ٢٠١٨، وحسناً فعل؛ لما لتلك المدينة من الأهمية الكبيرة، الا أن ذلك القانون جاء غير ملبٍّ للطموحات المطلوبة؛ إذ جاء مقتضباً في نصوصه، ولم ينص على آلية واقعية لتنفيذ أعمال اللجنة التحضيرية التي أشار إليها القانون.

المصادر والمراجع

على ذلك لا يتعارض مع تسمية القانون.

- ٢- نقترح إبدال رئاسة اللجنة التحضيرية بدلا من رئيس جامعة سامراء إلى أحد المختصين الذي يحمل شهادة لا تقل عن دكتوراه في علم الآثار ويكون متفرغاً لأعمال اللجنة، كما ونقترح إبدال عبارة (شخصيات وطنية) الواردة في تشكيل اللجنة التحضيرية في الفقرة ب (شخصيات مختصة بالقانون والآثار والاستثمار والسياحة).

٣- نقترح أن يتضمن القانون تفاصيل أعمال القانون لا أن يتركها لتعليمات تسهيل تنفيذ القانون.

- ٥) الإعلان الصادر من اليونسكو بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي - لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته ٣٢ في باريس لعام ٢٠٠٣.

- ٦) أمين، أحمد حلمي، حماية الآثار والأعمال الفنية، دار النشر والتدريب، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- ٧) البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف.

- ٨) تعريف الشباب بحماية وإدارة مواقع التراث، إصدارات اليونسكو ٢٠٠٣، ص ١٣، موقع الكتروني www.icocrom.org.

- ٩) الجبلي، أحمد، العولة والهوية في

اليمن، بحث مقدم في ندوة الابحاث (١٧) قانون العقوبات العراقي رقم ١١١
لوحدة العوامة، مركز الدراسات لسنة ١٩٦٩ المعدل.

(١٠) الجنابي، طارق جواد، التنقيب ١٩٥١ المعدل.

والصيانة في سامراء ١٩٧٨-١٩٨١، مجلة
سومر، المجلد ٣٧، الجزء ١-٢، ١٩٨١.

(١١) الحديشي، صلاح عبد الرحمن، (٢٠) قانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨ قانون سامراء عاصمة العراق للحضارة الإسلامية.

العراق، البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف بحث منشور في مجلة القانون المقارن، العدد ٥٦، ٢٠٠٨.

(١٣) شوقي، شعث، المعالم التاريخية في الوطن العربي.

(٢٢) محمد، سمير، محمد زكي، أبو طه، الحماية الجنائية للآثار، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

١٤) عبد القادر، فراس ياوز، الحماية
الجناية للآثار، رسالة ماجستير، كلية
القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

(١٥) عسل، علي حمزة، الحماية الجنائية
للالثار والتراث في القانون العراقي، مجلة
المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية،

العدد الثاني، السنة السادسة.

١٦) قاسم، عون الشريف، معركة التراث، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠.

Assist. prof. Dr. Rajwan Faisal Al - Mayali 175

7- Grammatical debates in Samarra

Lec. Dr. Esaam Adnaan raheem Alyasri 199

8- Muhammad Al-Dari Shrine Historical and Descriptive study

Dr.Zainab Abdullah Hilal 229

9- Schemes and Buildings of Samarra In the prehistory eras

lec.Dr. Jassim Abid Al-Ameer Jassim 253

10- The Legal Regulation of Samarra City by Law No. (5) of 2018

Assist.lec. Iman Haif Mohammed 279

Contents

<u>Titles</u>	<u>Pages</u>
1- The Role Of Guardianship In The Interpretation Attributed To Imam Al-Hassan Al-Askari (PBUH) Read In His Narrations Prof.Dr. Abdul Karim Jadie Neama Al-Nafakh	17
2-Imam Ali Bin Muhammad Al-hadi (PBUT) (died in the 254H) in the historical records an analytical and critical reading Prof. Dr. Rahim Karim Ali □ □ □ □ □ □ □	47
3- The contributions of poets in glorifying the shrine to AL- Askryen (PBUT) ‘and those responsible for it’s architecture AL-shaykh rasual Kazem Abdel-Sadah	77
4- Dalit Ali ibn Isa Al-Arabli in praise of Imam Ali Al-Hadi, (PBUH), is a stylistic approach Prof.Dr. Eabd al’ilh eabd alwahhab Al - erdawi	121
5- Monasteries in and around Samarra Its sites and some news Prof. Dr. Adel Abbas Al-Nasrawi	151
6- Wall Old City of Samarra Archaeological historical study	

Guidelines of Reviewers

Journal of Samarra Heritage takes notice on the accreditation of highly standards and equality in reviewing process. It is interesting in all procedures of reviewing process. Its essential interest is to make the scientific reviewer examining the manuscript very well according to his/her major. The manuscript must not be under the reviewer's self-opinion. Reviewer must mention the reliable notes on the manuscript and return to the journal within fifteen days and the reviewing process is doing according to the following limitations:

1. The title and its approach to the content.
2. Validity of methodology and its approach to the content.
3. The documentation of the references and its modern ones.
4. Literature review and the scientific value adding to knowledge field.
5. the manuscript meeting journal policy and the instructions of publication.
6. the research paper drawing from previous studies? Reviewers must be mentioned that to the editor in chief.
7. Reviewers must mention and clarify the abstract that describe the content of the manuscript. Here must be relevance between the content of the manuscript and its idea in Arabic and English.
8. the author explaining to scientific results depending on theory frameworks.
9. The process of reviewing must be run confidentially and the written notes must return to the editor in chief.
10. Reviewer's notes recommendations must be depended in acceptance publication decision.

To/

NO.

Sub/ Undertaking of Publication

Date:

Editorial board please to tell you that we get your manuscript (.....)

Please, fulfill the following undertaking statement form and return it as quickly as possible to be ready for the review. It is important to know that we consider the date of receiving this statement as the starting of reviewing procedures.

Director

Mushtaq Abdulhay Alassadi

Undertaking Statement

I am (.....) hereby sign and my manuscript title is (.....)

I undertake that:

1- A research paper is unpublished and not present to other publisher as fully or summary. The research paper must not draw from any thesis or dissertation.

2- The instructions and the morals of publication must follow as mentioning in this journal and checking the language of manuscript.

3- The researcher must follow amending manuscript according to editorial board notes supporting to report of scientific reviewer.

4- I have no permission to do in original research paper except to get the consent from the editor in chief.

5- I undertake in charge of any modification legally and morally in all content of manuscript. and I hereby undertake as follows:

1- My own thinking of research.

2- To be concede copyright, publication, distribution of hard and soft copies of journal to journal of heritage of samara or who is authorized.

Name of the first researcher:

Institution:

Email:..... No. mobile:.....

The names of participants (if there are)

Signature:

Date:



- Journal has a commitment never using of the ideas of researches by the editorial board or the reviewers.

- The researchers must guarantee to work accredited research papers for meeting professional criterion and highly morals without changing the outcomes.

- The researchers must use scientific methods to get the reality.

- The researchers must be neutral and be far of extremism of opinion and the self. She/he must be open-minded to the scientific reality.

- The researchers must be accredited systematic approaches and further evidence to prove the hypotheses and getting the outcomes.

- Reviewers must be assured that there have no plagiarism. It needs to mention to all published works.

Magazine publishing policy

The aim of the journal is to provide equal opportunities to all researchers. It is accepted the scientific research papers according to scientific and accredited contents. Journal's sight is to be a commitment to professional morals of publication which is highly interesting to researchers and reviewers with meet the aims and visions of the journal.

The following statement of morals of scientific publication of this journal has announcements and regulations particularly and morally to editor in chief, editorial board, reviewers and researchers. This is to be meeting with principles of global morals of publication committee (COPE).

- Editor in chief is doing to achieve follow up and initially review the manuscripts and the validity or the excuse for the publication before sending to reviewers.
- Editor in chief is doing with editorial board and the experts to select the suitable reviewers according to the subject of the manuscript and the major confidentially.
- Journal presents reviewers' and experts' reports for the service and supporting researchers in an artistic way, methodology and information. This is for the quality of the research process.
- There must be a commitment to prevent discrimination against enmity, sex, social race or religion excepting non commitment research methodology.

6- Manuscript must be included a list of references and bibliographies separately from the margins. Foreign references and bibliographies must add to as a list separately from Arabic ones with interesting in order of alphabet of the names books and papers in journals.

7- Tables, graphs and portraits should be printed on independent sheets and their references must be mentioned under them with the appearance of places in the body.

8- Curriculum vitae of the new author should be provided with the manuscript with mentioning to its submission to conference or scientific symposium. It needs to mention the scientific association which may sponsor or help.

9- Research must not publish previously.

10- Manuscript must be printed on A4 sheets with CD and minimum 25 pages simplified Arabic 16 font for the body and 14 for the margins with numerating order.

11- Order of research papers in journal are according to artistic procedures.

12- Manuscripts must be reviewed confidentially for the validity of their publication. They do not return either acceptance or not. Procedures of tracking as follows:

a- Journal tells the author that track running during one week from the date of submission.

b- Journal tells the authors' acceptance papers with accepting of Editorial Board that they will publish during expecting date.

c- Reviewers may examine the papers with modifications or additions before publication that they return to the authors.

d- Journal tells the author that manuscript meets with a refusal without necessary to reasons.

e- Each author is granted one journal from the number including his/her publication.

Guidelines for Authors

The Journal of Samarra Heritage is accepted research papers and accredited studies according to instructions of the scientific researches as follows:

1-Manuscripts should be followed rules and international standards of the scientific researches.

2-Manuscript must be related to the subjects of the journal in which as follows:

a- Two Askariyyein Imams (Peace be upon them) and their historical heritage, religion, jurisprudence, narrative, explanation, literature and their roles in readiness of disappearance of Imam Almahdi(Peace be upon him)

b- The history of holy Askariyyein affairs and its architectural features, consequences, its own properties and landmarks and escorts.

c- Figures of Samarra and characters who visited the city.

d- The history of Samarra city its geography across centuries and variety of inhabitation and archeological landmarks.

e- Religious and scientific Alhouza (holy school of Shiite Muslims) and its scientists, schools and intellectual archeology.

f- Mr Alsherzi who is renovated and left traces and his archeologies, school and students in Samarra.

3-The abstract must be in Arabic and English within one page containing the full title.

4- The first page must contain the title, the name of the authors, occupation, phone number and email.

5- The margins are in the body of each page and the sources and references at the end of the research. As for the method of writing the sources and references, it is written according to the international formula known as (Chicago) and it is as follows : Surname, author name, book title, translation, volume , name of the press, place of printing, year of publication.

Arabic Check

Akeel Ali Shlal aldaraji

English Check

Lec.HAMEED MANA DAIKH AL-HAMDAWY

It is not allowed to anyone to publish or quote without reference to the journal or the authors. This considers as copyrights and one of the international standards of accr□□□□□□□□□□□□

International NO. ISSN: 2617-216x

Journal Management: 07601840097 | 07819570282

Our website: <http://ts.askarian.iq>

Email: torath.samarra2017@gmail.com

Accredited number in the House of Books and Documents-Baghdad: 2396 - 2019

**Position Address: Center of Samarra Heritage-Alrasool
Road-Annajaf Alashraf-Iraq**

Editor in chief

Prof. Dr. Mohammad Mahmood Abood Zuain

Director

Assist. L. Mushtaq Abdulhay Alassadi

Editorial Board

- 1- Prof. Dr. Mohammad Musa Alqurainy- University of King Abdulaziz
-Faculty of Teachers - The modern history
- 2- Prof. Dr. Mohammad Shukair - Islamic University - Faculty Islamic
Studies of Teachers Lebanon -Jurisprudence and Islamic sciences
- 3- Prof. Dr. Hassan Khalil Reda - Lebanon University - faculty of Arts and
Humanities - Philosophy and educational sciences
- 4- Prof. Dr. Abdul Majeed Hussain Zarakat - Lebanese University - Arabic
Language and Arabic Literature
- 5- Prof. Dr. Sami Nazim Hussein Al-Mansouri - University of Al-Qadisiyah
- Faculty of Education - The modern history
- 6- Prof. Dr. Adil Abbass Alnassrawi – University of Kufa - Faculty Basic
Education - Language and grammar
- 7- Prof. Dr. Surhan Chafat Salman - University of Al-Qadisiyah - Faculty of
Education - The Arabic Language
- 8- Prof. Dr. Adil Nather – University of Kerbala - Faculty Education for
Humanity Sciences - Modern linguistics
- 9- Assist. Prof. Dr. Adil Abduljabar AlShati - University of Babylon -
Faculty of Islamic Sciences - Prophetic tradition
- 10- Assist. Prof. Dr. Mohammad Hamza Alshaibani - University of Babylon
- Faculty of Quranic Studies - The Philosophy
- 11- Assist. Prof. Dr. Rajwan Faisil Almaily - University of Al-Qadisiyah -
Faculty of Archeology - Islamic antiquities



Samarra Heritage



An Academic journal of Samarra Heritage is
published twice a year interesting in the study of
Honorable Samarra Heritage

Published by
Al-Askariyyein Holy Shrine Affairs
Center of Samarra Heritage

NO. 2 - Year 1
(H.1442 -B.2020)